



▲ 0.75  
▲ 1.25  
▲ 0.95

التحديات الإقتصادية من ذي إيدج

# الأثر الإقتصادي لحرب إيران على الدول العربية

أبريل ٢٠٢٦



[edgeconsultancykw.com](http://edgeconsultancykw.com)



[linkedin.com/company/edgeconsultancykw/](https://www.linkedin.com/company/edgeconsultancykw/)

## الأثر الاقتصادي لحرب إيران على الدول العربية

### الملخص التنفيذي

يقدم هذا التقرير تقييماً منظماً للأثر الاقتصادي الكلي للتوترات الجيوسياسية الأخيرة على الاقتصادات العربية، مع التركيز على ديناميكيات التضخم، ومسارات النمو، والتباين بين الدول. الخلاصة الرئيسية واضحة: الصدمة الجيوسياسية الحالية ليست دورة نفطية تقليدية، بل هي اضطراب اقتصادي متعدد القنوات يؤثر في تدفقات التجارة، وسلاسل إمداد الطاقة، والأوضاع المالية، وثقة المستثمرين في الوقت ذاته. وتشمل آليات الانتقال ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، واضطرابات سلاسل الإمداد، وخروج رؤوس الأموال، وارتفاع مستويات عدم اليقين عبر الأسواق العالمية.

حتى في سيناريو احتواء الصدمة، فإن الأوضاع العالمية تتجه نحو التشدد. وتشير التوقعات الأخيرة إلى تباطؤ النمو العالمي إلى نحو 3.1% في عام 2026، في حين يظل التضخم العالمي مرتفعاً بالقرب من 4.4%، مما يعكس استمرار الضغوط من جانب العرض وعلاوات المخاطر الجيوسياسية. وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأوسع، يُقدَّر أن يتباطأ النمو بشكل حاد، حيث يتراجع التوسع الاقتصادي الإقليمي إلى نحو 1.8% في عام 2026، وهو ما يمثل خفضاً كبيراً مقارنة بالتوقعات السابقة.

داخل العالم العربي، يتسم الأثر بعدم التجانس بشكل واضح، مما يؤدي إلى تباين ملحوظ في كل من معدلات التضخم والنمو. فيما يتعلق بالتضخم، تظهر البيانات تبايناً واسعاً. تسجل مصر أعلى معدل تضخم متوقع عند 13.2%، تليها تونس عند 6.5% وموريتانيا عند 4.1%، وهو ما يعكس تعرضاً مرتفعاً لضغوط العملة والتضخم المستورد. في المقابل، تحافظ اقتصادات الخليج على معدلات تضخم أكثر احتواءً، عموماً ضمن نطاق يتراوح بين 2.3% و2.8%، مدعومة باستقرار العملات، والاحتياطات المالية، وتدخّل السياسات. ومع ذلك، فإن المراجعات التصاعدية عبر عدة اقتصادات، بما في ذلك البحرين (+1.6 نقطة مئوية)، وقطر (+1.3 نقطة مئوية)، والكويت (+0.6 نقطة مئوية)، تشير إلى تزايد الحساسية للضغوط التضخمية العالمية. أما على صعيد النمو، فإن التباين أكثر وضوحاً. تنصّر المغرب بمعدل نمو متوقع يبلغ 4.9%، تليها موريتانيا عند 4.4% ومصر عند 4.2%، مدعومة بالطلب المحلي والتنوع القطاعي. كما تحافظ الاقتصادات المرتبطة بالطاقة مثل الجزائر (3.8%) وعمان (3.5%) على نمو معتدل. وفي الوقت ذاته، يُتوقع أن تسجل المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة نمواً عند 3.1%، مما يعكس مساهمة متوازنة من القطاعات النفطية وغير النفطية.

في المقابل، تواجه عدة اقتصادات انكماشاً. حيث تسجل قطر (-8.6%) والعراق (-6.8%) أكبر الانخفاضات، مما يعكس اضطرابات قطاعية وتقلبات في إنتاج الطاقة. كما تسجل الكويت (-0.6%) والبحرين (-0.5%) انكماشاً طفيفاً، مما يبرز القيود الهيكلية والتعرض للصدمة الخارجية. ويُعد حجم المراجعات كبيراً، مع تخفيضات ملحوظة في التوقعات عبر عدة اقتصادات، مما يعكس حجم الصدمة.

ومن أبرز الاستنتاجات الهيكلية أن المرونة الاقتصادية لم تعد تُقاس فقط بوفرة الموارد، بل بالمرونة والقدرة على التكيف. فالدول التي تمتلك محركات نمو متنوعة، وأوضاعاً مالية أقوى، وأطر سياسات فعالة، تكون أكثر قدرة على امتصاص الصدمات. في المقابل، تواجه الاقتصادات التي تعتمد بشكل أكبر على الواردات، أو تفقر إلى الاحتياطات، أو تعتمد على هياكل تصدير مركزة، مخاطر مرتفعة لاستمرار التضخم وتعطل النمو.

بشكل عام، تشير البيئة الحالية إلى تحول هيكلية نحو مشهد إقليمي أكثر تعقيداً، حيث تصبح عوامل التنوع، ومصداقية السياسات، والمرونة الخارجية المحددة الرئيسية للاستقرار الاقتصادي والنمو.

## الأثر الاقتصادي لحرب إيران على الدول العربية

### الصدمة العالمية وقنوات الانتقال

بالنسبة للاقتصاد العالمي، يتعامل صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2026 مع الحرب باعتبارها تعطلاً جديداً لمسار كان يشهد توسعاً أكثر استقراراً. ووفق السيناريو الأساسي للصندوق، يتباطأ النمو العالمي إلى 3.1% في عام 2026 و3.2% في عام 2027، بينما يرتفع التضخم العالمي مؤقتاً في عام 2026 قبل أن يتراجع مجدداً في عام 2027. ويُعد المؤتمر الصحفي للصندوق مفيداً بشكل خاص في تفسير الآلية، حيث تعمل الحرب من خلال ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ومخاطر انتقال التأثيرات التضخمية من الجولة الثانية عبر سعي الشركات والعمال لتعويض الخسائر، إضافة إلى تشديد الأوضاع المالية نتيجة انخفاض أسعار الأصول، وارتفاع علاوات المخاطر، وخروج رؤوس الأموال، وقوة الدولار.

ويضيف تحديث البنك الدولي الإقليمي حقيقة عملية مهمة تتعلق بسلاسل الإمداد ينبغي أن تكون في مقدمة أي تقرير موجه للقارئ: الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز أثر على نحو 20% من استهلاك النفط العالمي وتدفقات تجارة الغاز الطبيعي المسال. وتكمل أكسفورد إيكونوميكس هذه الصورة بتقديرها أنه، رغم عمليات إعادة التوجيه، لا يتم تحويل سوى نحو 7 ملايين برميل يومياً من أصل 18 مليون برميل يومياً كانت تمر عبر مضيق هرمز عادة، وذلك عبر خطوط أنابيب مثل ينبع والفجيرة، مما يترك فجوة كبيرة في لوجستيات الطاقة العالمية. كما تشير أكسفورد إلى أن الأضرار لا تقتصر على النفط والغاز، إذ تمتد صدمات الإمداد في الخليج إلى الكبريت، والهيليوم، والبولي إيثيلين، والألمنيوم الخام، واليورانيوم، والأمويا، مع تأثيرات قوية بشكل خاص على النقل، والكيمويات، والتكرير، والمعادن، وتوليد الطاقة.

بالنسبة للدول العربية، يمكن تلخيص قنوات الانتقال الرئيسية في خمسة محاور. أولاً، صدمة مسارات الطاقة المباشرة: حيث تواجه الدول المنتجة المعتمدة على مضيق هرمز مخاطر في الكميات حتى مع ارتفاع الأسعار. ثانياً، صدمة اللوجستيات: حيث تؤدي زيادة تكاليف التأمين، وقيود المجال الجوي، وإعادة التوجيه إلى التأثير على إعادة التصدير، والشحن، والطيران، والسياحة. ثالثاً، صدمة التضخم المستورد: حيث تكون زيادات أسعار الغذاء والوقود والأسمدة أكثر إيلاًماً للاقتصادات المعتمدة على الواردات. رابعاً، الصدمة المالية: حيث يؤدي تراجع الثقة، وخروج الاستثمارات، وارتفاع علاوات المخاطر إلى تشديد

الأوضاع المالية. خامساً، الصدمة المالية العامة: حيث تواجه الحكومات ضغوطاً لدعم الأسر أو تحمل تكاليف دفاعية أعلى أو كليهما، غالباً في ظل احتياطات محدودة بالفعل.

### النظرة الإقليمية وتقديرات الخسائر

على المستوى الإقليمي، تعيد الحرب رسم خريطة النمو في العالم العربي. ويشير تحديث البنك الدولي لمنطقة MENAAP في أبريل 2026 إلى أنه، باستثناء إيران، ينخفض النمو الإقليمي من 4.0% في عام 2025 إلى 1.8% في عام 2026، مع تأثير مباشر على دول مجلس التعاون الخليجي، وكشف تعرض دول مثل مصر والأردن من خلال التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الأوسع. وتُعد صياغة البنك مهمة للاستخدام في النشر لأنها تعكس نوعي التعرض: إذ يمكن أن تتأثر الدول لأنها تقع داخل ممر الطاقة، أو لأنها خارج هذا الممر ولكن تعتمد عليه.

وتقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا (ESCWA) – أوضح تقدير رئيسي للعالم العربي الأوسع: حيث قد تكلف الحرب الاقتصادات العربية نحو 200 مليار دولار أمريكي، مع احتمال انكماش الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بنسبة تتراوح بين 3.7% و6.0%، بما يعني خسائر إنتاجية تتراوح بين نحو 120 مليار دولار و194 مليار دولار بحسب مدة وشدة النزاع. ويجب استخدام هذا التقدير بحذر، إذ إنه قائم على سيناريوهات وليس نتيجة نهائية مؤكدة، ومن الأفضل عرضه كنطاق خسائر وليس كنقطة تقدير واحدة. ومع ذلك، يظل هذا التقدير أقوى مرجع رسمي متعدد الأطراف لحجم الصدمة الإقليمية.

### الآفاق الاقتصادية الكلية عبر الاقتصادات العربية (2026)

تعكس الآفاق الاقتصادية الكلية عبر الاقتصادات العربية في عام 2026 تفاعلاً معقداً بين تصاعد الضغوط السعيرية وتغير ديناميكيات النمو. ويتم انتقال الصدمات الخارجية بشكل غير متكافئ عبر المنطقة من خلال قنوات متعددة، بما في ذلك أسواق الطاقة، واضطرابات التجارة، وتحركات أسعار الصرف، والأوضاع المالية. ونتيجة لذلك، يصبح الأداء الاقتصادي أكثر تمايزاً، حيث تمثل اتجاهات التضخم الطبقة الأولى لانتقال الصدمة، في حين تعكس نتائج النمو القدرة الهيكلية الأوسع للاقتصادات على الامتنصاص والتكيف. وبشكل جماعي، تسلط هذه المؤشرات الضوء على مشهد إقليمي لا يتسم بتباطؤ موحد، بل بتباين في المرونة، وفعالية السياسات، والبنية الاقتصادية.

## الأثر الاقتصادي لحرب إيران على الدول العربية

### ديناميكيات التضخم والضغوط السعرية

يكشف مسار التضخم عبر الاقتصادات العربية في عام 2026 عن انتقال مجزأ وغير متماثل للخدمات الخارجية، مدفوعاً بشكل أساسي بتقلب أسعار الطاقة، وتحركات أسعار الصرف، واضطرابات سلاسل الإمداد. ويبرز التباين في نتائج التضخم الفروق الهيكلية بين الاقتصادات من حيث الاعتماد على الواردات، والأطر النقدية، والقدرة على تنفيذ السياسات.

في المقابل، تحافظ اقتصادات مجلس التعاون الخليجي على مستويات تضخم أكثر احتواءً، تتراوح عموماً بين 2.3% و2.8%. ويستند هذا الاستقرار إلى ربط العملات بالدولار الأمريكي، ووجود احتياطات مالية قوية، وتدخلات سياساتية موجهة، بما في ذلك الدعم وإجراءات تثبيت الأسعار. ومع ذلك، فإن المراجعات التصاعدية عبر عدة اقتصادات خليجية، ولا سيما البحرين (+1.6 نقطة مئوية)، وقطر (+1.3 نقطة مئوية)، والكويت (+0.6 نقطة مئوية)، تسلط الضوء على تزايد الحساسية تجاه الاتجاهات التضخمية العالمية وضغوط جانب العرض.

أما بالنسبة للاقتصادات المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون الخليجي، فإن الجزائر (2.9%) والعراق (3.0%) يستفيدان من تحسن إيرادات الهيدروكربونات، مما يساعد في الحد من التضخم المستورد ودعم الإنفاق المحلي. ومع ذلك، تظل هذه الاقتصادات معرضة لتقلبات أسواق الطاقة العالمية وعدم الكفاءة الهيكلية.

وفي الوقت نفسه، تسجل كل من المغرب (1.3%) وعمان (1.7%) أدنى معدلات التضخم في المنطقة، وهو ما يعكس استقراراً نسبياً في الطلب المحلي، وتشديداً في الأوضاع النقدية، وأطرًا أكثر فاعلية لاحتواء التضخم. وتستفيد المغرب بشكل خاص من قاعدة اقتصادية أكثر تنوعاً، رغم استمرار حساسيتها للضغوط الخارجية على التكاليف.

بشكل عام، يشير مشهد التضخم إلى انقسام هيكلي واضح بين الاقتصادات المعتمدة على الواردات التي تواجه ضغوطاً سعرية مستمرة، والاقتصادات المدعومة بالموارد التي تتمتع بمرونة أكبر في السياسات. كما أن انتشار المراجعات التصاعدية عبر عدة دول يشير إلى أن مخاطر التضخم لا تزال تميل نحو الارتفاع، حتى في البيئات الاقتصادية الكلية الأكثر استقراراً نسبياً.

### توقعات التضخم في الدول العربية 2026

متوسط معدل التضخم في 2026 (%) والتغير مقارنة بالتوقعات السابقة (نقطة مئوية)

■ التغير مقارنة بالتوقعات السابقة (نقطة مئوية) ■ متوسط معدل التضخم المتوقع لعام 2026 (%)

الدولة	متوسط معدل التضخم المتوقع لعام 2026 (%)	التغير في التوقعات (نقطة مئوية)
مصر	13.2%	+1.4
تونس	6.5%	+0.4
موريتانيا	4.1%	+0.6
قطر	3.9%	+1.3
العراق	3.0%	+0.5
الجزائر	2.9%	-1.0
الكويت	2.8%	+0.6
الإمارات	2.5%	+0.5
البحرين	2.4%	+1.6
السعودية	2.3%	+0.3
الأردن	2.3%	-0.3
عمان	1.7%	+0.2
المغرب	1.3%	-0.5

المصدر: أفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، أبريل 2026

تسجل مصر أعلى معدل تضخم متوقع عند 13.2%، متجاوزة بشكل كبير نظراءها الإقليميين. ويعكس ذلك مزيجاً من انخفاض قيمة العملة، وارتفاع تكاليف الواردات، واستمرار الضغوط السعرية المحلية، لا سيما في الغذاء والطاقة. وتليها تونس عند 6.5%، حيث يظل التضخم مرتفعاً نتيجة القيود المالية، وضغوط التمويل الخارجي، واستمرار التعرض للتضخم المستورد.

## الأثر الاقتصادي لحرب إيران على الدول العربية

### اتجاهات النمو وأداء الناتج

تشير توقعات النمو للاقتصادات العربية في عام 2026 إلى مسار اقتصادي أكثر تبايناً، يتشكل بفعل الاختلافات في التنويع، والقدرة المالية، والتعرض للصددمات الخارجية. وبينما تحافظ المنطقة على نمط نمو معتدل إجمالاً، فإن الأداء الأساسي يختلف بشكل ملحوظ بين الدول.

وتستفيد الاقتصادات المرتبطة بالطاقة مثل الجزائر (3.8%) وعمان (3.5%) من إيرادات الهيدروكربونات، مما يدعم التوسع المالي والنشاط الاقتصادي المحلي. وفي دول مجلس التعاون الخليجي، تعكس المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة (كلاهما عند 3.1%) نموذج نمو أكثر توازناً، حيث يسهم توسع القطاعات غير النفطية بشكل متزايد في تعويض تقلبات إنتاج النفط وظروف الطلب الخارجي.

وعلى الطرف الأدنى من الطيف، تواجه كل من الأردن (2.7%) وتونس (2.1%) نمواً مقيداً نتيجة القيود المالية، وضعف الطلب الخارجي، والتحديات الاقتصادية الهيكلية.

وبشكل أكثر لفتاً للانتباه، من المتوقع أن تسجل عدة اقتصادات انكماشاً. حيث تسجل قطر (-) 8.6%) والعراق (-) 6.8%) أكبر الانخفاضات، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى اضطرابات قطاعية محددة، وتأثيرات القاعدة، وتقلبات إنتاج الطاقة، وليس إلى تدهور اقتصادي واسع النطاق. كما تُظهر الكويت (-) 0.6%) والبحرين (-) 0.5%) انكماشاً طفيفاً، مما يعكس القيود الهيكلية، وضعف التنويع، وارتفاع التعرض للصددمات الخارجية.

ويبرز حجم المراجعات النزولية عبر عدة اقتصادات مدى قوة الصدمة الخارجية وارتفاع مستوى عدم اليقين المحيط بمسارات النمو.

بشكل عام، يعزز مسار النمو تحولاً هيكلياً رئيسياً: حيث أصبحت المرونة الاقتصادية تُحدد بشكل متزايد من خلال التنويع، والقوة المالية، والقدرة على التكيف مع الظروف الخارجية، وليس من خلال الاعتماد على قطاع واحد. فالدول التي تمتلك قواعد إنتاجية أوسع وطلباً محلياً أقوى تكون في وضع أفضل للحفاظ على النمو، في حين تواجه الاقتصادات الأكثر تركّزاً تقلبات أعلى ومخاطر هبوط أكبر.

### توقعات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية 2026

معدل النمو المتوقع في 2026 (%) والتغير مقارنة بالتوقعات السابقة (نقطة مئوية)



المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، أبريل 2026

تتصدر المغرب النمو الإقليمي بمعدل 4.9%، مدعومة بتعافي القطاع الزراعي، والاستثمار في البنية التحتية، وتعزيز الاندماج مع سلاسل الإمداد الأوروبية. كما تحافظ كل من موريتانيا (4.4%) ومصر (4.2%) على نمو قوي نسبياً، حيث تستفيد مصر من الإصلاحات الهيكلية المستمرة، وتدفقات الاستثمار، والمشروعات التنموية واسعة النطاق، رغم الضغوط التضخمية المرتفعة.

## الأثر الاقتصادي لحرب إيران على الدول العربية

### ملخص الآفاق الاقتصادية للدول

أداء النمو واتجاهات التضخم والمرونة الاقتصادية الكلية عبر الاقتصادات العربية

#### الكويت

تعكس توقعات نمو الكويت لعام 2026 عند -0.6% انكماشاً دورياً معتدلاً ضمن وضع اقتصادي ومالي قوي بشكل عام. ويظل الاقتصاد معتمداً بشكل كبير على صادرات الهيدروكربونات، مما يجعله حساساً لتعطل الإنتاج ولوجستيات التصدير.

ومن المتوقع أن يبلغ التضخم 2.8%، ليظل ضمن مستويات محتواة بفضل الدعم واستقرار العملة. وعلى الرغم من الضغوط قصيرة الأجل على النمو، يظل الوضع الخارجي للكويت قوياً للغاية، مدعوماً بفوائض كبيرة في الحساب الجاري وواحد من أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم.

ويظل القيد الهيكلي الرئيسي هو محدودية التنوع وتأخر الإصلاح المالي، وهما عاملان يستمران في تشكيل ديناميكيات النمو على المدى المتوسط. ومن منظور استثماري، تجمع الكويت بين قوة مالية مرتفعة وتعرض تشغيلي، مما يجعلها مرنة ولكن حساسة للصدمات الخارجية.

#### المملكة العربية السعودية

من المتوقع أن تحقق المملكة العربية السعودية نمواً بنسبة 3.1% في عام 2026، مما يعكس استمرار قوة القطاعات غير النفطية إلى جانب إدارة ديناميكيات إنتاج النفط. ويقود الاقتصاد بشكل متزايد الاستثمار والخدمات والمشروعات التنموية واسعة النطاق ضمن رؤية 2030. ويبقى التضخم منخفضاً عند 2.3%، مدعوماً بأطر سياسات قوية واستقرار نقدي. وتستفيد المملكة من احتياطات مالية كبيرة ومستوى دين منخفض نسبياً، مما يسمح لها بالحفاظ على الإنفاق الرأسمالي حتى في ظل عدم اليقين الخارجي.

وتكمن ميزة رئيسية في المرونة اللوجستية والتصديرية، حيث تتيح البنية التحتية إعادة توجيه جزئي لصادرات الطاقة، مما يعزز المرونة مقارنة بالنظرء الإقليميين. وبشكل عام، تظل المملكة اقتصاداً محورياً إقليمياً يتمتع بأسس نمو قوية على المدى المتوسط رغم التقلبات قصيرة الأجل.

#### الإمارات العربية المتحدة

يعكس نمو الإمارات العربية المتحدة بنسبة 3.1% في عام 2026 قوة نموذجها الاقتصادي المتنوع القائم على الخدمات، مع مساهمات رئيسية من التجارة والسياحة والطيران والخدمات المالية.

ومن المتوقع أن يبلغ التضخم 2.5%، ليظل معتدلاً رغم الضغوط العالمية. ويظل الوضع الخارجي قوياً، مدعوماً بفوائض الحساب الجاري وأصول صناديق الثروة السيادية ومستويات السيولة المرتفعة.

وعلى الرغم من تعرض الاقتصاد لدورات التجارة العالمية واضطرابات اللوجستيات، فإن مرونة السياسات والبنية التحتية والترابط العالمي تمكنه من امتصاص الصدمات بفعالية. وتواصل الإمارات ترسيخ موقعها كمركز تجاري إقليمي وعالمي، مما يعزز مرونتها وجاذبيتها للاستثمار.

#### عُمان

من المتوقع أن تحقق عُمان نمواً بنسبة 3.5% في عام 2026، مدعوماً باستقرار إيرادات الهيدروكربونات وجهود ضبط أوضاع المالية العامة المستمرة.

ويبلغ التضخم المتوقع 1.7%، وهو من أدنى المعدلات في المنطقة، مما يعكس إدارة فعالة للاقتصاد الكلي. كما يعزز الموقع الجغرافي لعُمان، مع وجود موانئ رئيسية خارج نقاط الاختناق، مرونتها اللوجستية.

وقد عززت الإصلاحات المالية الميزانية العمومية للبلاد، مما ساهم في تحسين ثقة المستثمرين. ورغم أن التعرض لأسعار الغذاء المستورد يظل خطراً قائماً، فإن المسار الاقتصادي يشير إلى تحسن مستدام تدريجي.

## الأثر الاقتصادي لحرب إيران على الدول العربية

### قطر

يعكس الانكماش المتوقع لقطر بنسبة -8.6% في عام 2026 اضطرابات قطاعية قصيرة الأجل وتأثيرات القاعدة في قطاع الهيدروكربونات، وليس تدهورًا في الأسس الاقتصادية.

ويظل التضخم محتوى عند 3.9%، مما يشير إلى استقرار نسبي في الأوضاع المحلية. ويستفيد الاقتصاد من أصول سيادية كبيرة واحتياطيات مالية قوية ومخاطر تمويل منخفضة، مما يخفف من الضغوط الاقتصادية الكلية.

ونظرًا لمكانة قطر كأحد أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال عالميًا، تظل الآفاق على المدى المتوسط قوية، لا سيما مع عودة الإنتاج إلى طبيعته واستمرار مشروعات التوسع.

### البحرين

من المتوقع أن ينكمش اقتصاد البحرين بنسبة -0.5% في عام 2026، مما يعكس ضغوطًا قصيرة الأجل ضمن بيئة مالية مقيدة هيكليًا.

ويظل التضخم معتدلاً عند 2.4%، رغم استمرار التعرض للتضخم المستورد وارتفاع تكاليف الغذاء. كما تحد مستويات الدين العام المرتفعة من المرونة المالية، مما يزيد من الحساسية للصدمات الخارجية.

ومع ذلك، تستفيد البحرين من تكامل إقليمي قوي ضمن مجلس التعاون الخليجي وقطاع مالي متطور، مما يدعم الاستقرار وآفاق التعافي.

### العراق

من المتوقع أن ينكمش اقتصاد العراق بنسبة -6.8% في عام 2026، مما يعكس الاعتماد الكبير على قطاع النفط والتعرض لتعطل مسارات التصدير.

ويبقى التضخم معتدلاً عند 3.0%، مدعوماً بإيرادات الهيدروكربونات. ويتسم الاقتصاد بدرجة عالية من التركيز، حيث يشكل النفط غالبية الصادرات والإيرادات المالية.

ورغم الضغوط قصيرة الأجل، يحتفظ العراق بإمكانات نمو كبيرة بفضل موارده، إلا أن تحقيقها يعتمد على تحسين البنية التحتية والحوكمة وتنويع الصادرات.

### مصر

من المتوقع أن تحقق مصر نموًا بنسبة 4.2% في عام 2026، مما يضعها ضمن أقوى الاقتصادات نموًا في المنطقة. ويُدعم النمو من خلال الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية والإصلاحات الهيكلية وقاعدة اقتصادية متنوعة.

ويظل التضخم مرتفعًا عند 13.2%، نتيجة تعديلات سعر الصرف والتضخم المستورد والضغوط السعرية المحلية. وتظل الحسابات الخارجية القناة الرئيسية لانتقال الصدمات، بما في ذلك تدفقات رأس المال والسياحة والتجارة.

ورغم هذه الضغوط، فإن حجم الاقتصاد وزخم الإصلاحات والتعديلات في السياسات تدعم المرونة. ويعزز الجمع بين النمو القوي والإصلاحات المستمرة موقع مصر كمحرك اقتصادي إقليمي رئيسي يتمتع بإمكانات طويلة الأجل.

## الأثر الاقتصادي لحرب إيران على الدول العربية

### المغرب

من المتوقع أن يحقق المغرب نموًا بنسبة 4.9% في عام 2026، وهو الأعلى في المنطقة، مدعومًا بتعافي القطاع الزراعي والنشاط الصناعي والاستثمار في البنية التحتية.

ويظل التضخم منخفضًا عند 1.3%، مما يعكس إدارة فعالة للسياسات. ومع ذلك، يظل الاقتصاد معرضًا لتكاليف واردات الطاقة، والتي قد تؤثر على الحسابات الخارجية.

ويضع التنوع الاقتصادي والاندماج مع الأسواق الأوروبية المغرب في موقع أداء متفوق نسبيًا في شمال أفريقيا، مع ديناميكيات نمو متوازنة.

### الجزائر

يعتمد نمو الجزائر بنسبة 3.8% في عام 2026 على إيرادات قوية من الهيدروكربونات وظروف طلب خارجي مواتية.

ومن المتوقع أن يبلغ التضخم 2.9%، مما يشير إلى ضغوط سعرية معتدلة. وتستفيد البلاد من أوضاع خارجية قوية وتراكم الاحتياطيات، مدعومة بصادرات الطاقة.

ومع ذلك، يظل الاعتماد الهيكلي على الهيدروكربونات تحديًا رئيسيًا، مما يبرز الحاجة إلى استمرار جهود التنويع لدعم النمو طويل الأجل.

### تونس

من المتوقع أن يحقق تونس نموًا بنسبة 2.1% في عام 2026، مما يعكس قيودًا هيكلية ومساحة مالية محدودة وضغوطًا في التمويل الخارجي.

ويظل التضخم مرتفعًا عند 6.5%، مدفوعًا بتكاليف مستوردة واختلالات محلية. ويظل الاقتصاد معرضًا للصدمات الخارجية، لا سيما ارتفاع أسعار الطاقة.

ويظل التقدم في الإصلاحات وتحسين شروط التمويل عاملين حاسمين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

### الأردن

من المتوقع أن يحقق الأردن نموًا بنسبة 2.7% في عام 2026، مما يعكس أداء اقتصاديًا مستقرًا ولكن معتدلًا.

ويبقى التضخم محتوى عند 2.3%، مدعومًا بإجراءات سياساتية حذرة. ورغم تعرض الاقتصاد للتطورات الإقليمية وتقلبات الطلب الخارجي، فإن الإدارة الاقتصادية الكلية القوية ووجود احتياطات كافية يدعمان الاستقرار.

### ليبيا

من المتوقع أن تحقق ليبيا نموًا بنحو 4.5% في عام 2026، مدعومًا بإنتاج الهيدروكربونات وظروف أسعار مواتية.

ويبقى التضخم معتدلًا، بينما تدعم إيرادات النفط الأوضاع المالية والخارجية. ومع ذلك، تظل حالة عدم اليقين السياسي والمؤسسي القيد الرئيسي أمام أداء اقتصادي مستدام.

### لبنان

لا يزال لبنان في حالة هشاشة هيكلية عميقة، مع محدودية الرؤية بشأن النمو واستمرار الاختلالات الاقتصادية الكلية.

ويظل التضخم مرتفعًا نتيجة انخفاض قيمة العملة والاعتماد على الواردات. كما تبقى الأوضاع الخارجية ضعيفة، وتعتمد آفاق التعافي بشكل كبير على الإصلاحات والسياسات والدعم الخارجي.

### السودان

من المتوقع أن يحقق السودان نموًا بنسبة 0.7% في عام 2026، مما يعكس أوضاعًا اقتصادية شديدة الضعف.

ويظل التضخم مرتفعًا للغاية عند أكثر من 70%، مما يعكس حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي الحاد. وتبقى البيئة الاقتصادية مقيدة بشدة، مع قدرة محدودة على تنفيذ السياسات وتحديات هيكلية كبيرة.

## الأثر الاقتصادي لحرب إيران على الدول العربية

### الخلاصة

يبرز الأثر الاقتصادي لحرب إيران على الاقتصادات العربية تحولاً جوهرياً في المشهد الاقتصادي الكلي للمنطقة. فبدلاً من صدمة موحدة، تعمل الأزمة كاختبار ضغط يعزز الفروقات الهيكلية بين الاقتصادات، كاشفاً عن تباينات واضحة في المرونة والمرونة التشغيلية والتعرض للمخاطر الخارجية.

ويُظهر التحليل أن ديناميكيات التضخم والنمو تتباين بشكل كبير بين الدول. فقد أظهرت الاقتصادات التي تمتلك احتياطات مالية قوية وهياكل اقتصادية متنوعة وأطر سياسات فعالة، خصوصاً في دول مجلس التعاون الخليجي، قدرة أكبر على امتصاص الصدمات مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي. وفي الوقت نفسه، تواصلت الاقتصادات الأكبر والأكثر تنوعاً مثل مصر الحفاظ على زخم النمو رغم ارتفاع التضخم والضغوط الخارجية.

في المقابل، تواجه الاقتصادات التي تعتمد بشكل أكبر على قطاعات محدودة أو تعاني من قيود مالية أو تعتمد بشكل كبير على الواردات تحديات أكثر حدة. وتشمل هذه التحديات استمرار الضغوط التضخمية، وضعف نتائج النمو، وارتفاع الحساسية للصدمات الخارجية المنقولة عبر أسواق الطاقة والتجارة والأوضاع المالية.

ويتمثل الاستنتاج الرئيسي في أن المرونة الاقتصادية أصبحت تُحدد بشكل متزايد من خلال القدرة على التكيف وليس فقط بوفرة الموارد. وستكون القدرة على إدارة التقلبات الخارجية، والحفاظ على مصداقية السياسات، والاستمرار في الاستثمار في التنويع عوامل حاسمة في تحديد الأداء الاقتصادي على المدى المتوسط.

وبالنظر إلى المستقبل، سيظل المشهد الإقليمي مرتبطاً بشكل وثيق بتطور الأوضاع الجيوسياسية وديناميكيات الأسواق العالمية. ومع ذلك، تمثل المرحلة الحالية أيضاً فرصة لتسريع الإصلاحات الهيكلية وتعزيز الأطر المالية وتوسيع التنويع الاقتصادي، مما يعزز القدرة على مواجهة الصدمات المستقبلية.

وبشكل عام، تدخل المنطقة العربية مرحلة تتسم بمسارات اقتصادية أكثر تمايزاً، حيث ستلعب المرونة وفعالية السياسات والتحول الهيكلي دوراً حاسماً في تحديد النتائج عبر الدول.

### المصادر والروابط

<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/65cf93926f6b3ea23b72f277fc249a72-0500042021/related/mpo-lbn.pdf>  
<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/65cf93926f6b3ea23b72f277fc249a72-0500042021/related/mpo-are.pdf>  
<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/65cf93926f6b3ea23b72f277fc249a72-0500042021/related/mpo-omn.pdf>  
<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/65cf93926f6b3ea23b72f277fc249a72-0500042021/related/mpo-kwt.pdf>  
<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/65cf93926f6b3ea23b72f277fc249a72-0500042021/related/mpo-bhr.pdf>  
<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/65cf93926f6b3ea23b72f277fc249a72-0500042021/related/mpo-mar.pdf>  
<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/65cf93926f6b3ea23b72f277fc249a72-0500042021/related/mpo-dza.pdf>  
<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/65cf93926f6b3ea23b72f277fc249a72-0500042021/related/mpo-tun.pdf>  
<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/65cf93926f6b3ea23b72f277fc249a72-0500042021/related/mpo-lby.pdf>  
<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/65cf93926f6b3ea23b72f277fc249a72-0500042021/related/mpo-jor.pdf>  
<https://www.imf.org/en/countries/sdn>

<https://www.imf.org/en/publications/weo/issues/2026/04/14/world-economic-outlook-april-2026>  
<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/65cf93926f6b3ea23b72f277fc249a72-0500042021/related/mpo-qat.pdf>  
<https://www.oxfordeconomics.com/resource/iran-war-will-upend-energy-markets-for-the-rest-of-the-year/>  
<https://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/middle-east-north-africa-afghanistan-and-pakistan-economic-update>  
<https://www.imf.org/en/news/articles/2026/04/14/tr-04142026-press-briefing-transcript-world-economic-outlook-spring-meetings-2026>  
<https://www.undp.org/press-releases/escalation-middle-east-reverses-more-year-economic-growth-arab-states-region-according-new-un-development-programme-assessment>  
<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/65cf93926f6b3ea23b72f277fc249a72-0500042021/related/mpo-egy.pdf>  
<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/65cf93926f6b3ea23b72f277fc249a72-0500042021/related/mpo-sau.pdf>  
<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/65cf93926f6b3ea23b72f277fc249a72-0500042021/related/mpo-irq.pdf>



## ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية "استشارات رائدة. نتائج مستدامة."

**تقارير اقتصادية:** في شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية نحن نقدم معلومات اقتصادية استراتيجية لمساعدة الأعمال التجارية والمستثمرين وصناع القرار للبقاء في الصدارة. استكشف تقاريرنا الاقتصادية الشاملة، ونشراتنا الاقتصادية الأسبوعية، وتقارير القطاعات والتقارير الخاصة التي تغطي الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي والأسواق العالمية. للاطلاع وتنزيل تقاريرنا ونشراتنا، يرجى زياره موقعنا الإلكتروني:

[edgeconsultancykw.com/ar/economic-reports/](http://edgeconsultancykw.com/ar/economic-reports/)

**اتصل بنا:** فريق خدمة العملاء لدينا يتطلع لخدمتكم!

**ساعات العمل:** من الساعة ال ٩ صباحا وحتى ال ٥ مساء، من الأحد إلى الخميس

**هاتف/واتساب:** 00965-22286370

**البريد الإلكتروني:** [Info@edgeconsultancykw.com](mailto:Info@edgeconsultancykw.com)

**لينكد إن:** [linkedin.com/company/edgeconsultancykw](https://www.linkedin.com/company/edgeconsultancykw)

**العنوان:** القبلة، قطعة ١٤، شارع حمد الصقر، برج رقم ١٥ (برج يعقوب)، مكتب رقم C11، مدينة الكويت، الكويت.

لمزيد من المعلومات، يرجى زياره موقعنا الإلكتروني:

[edgeconsultancykw.com/ar/contact-us/](http://edgeconsultancykw.com/ar/contact-us/)

**خدماتنا:** تقدم ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية نطاقا واسعا من الخدمات الاستشارية لتغطي الاحتياجات المتنوعة للأعمال التجارية والمشاريع ضمن القطاع الخاص والعام على حد سواء في المجالات التالية:

- **الاستشارات الاقتصادية:** دراسات الاقتصاد الكلي والجزئي والقطاعات الاقتصادية، برنامج الائتمان المصرفي الاستثماري، والاستشارات الاستثمارية (عدا الأوراق المالية).
- **الاستشارات في المشاريع التجارية:** دراسات الجدوى، استشارات للشركات التي تتضمن أغراضها التعامل في القطاع العقاري، استشارات مشاريع التخصيص ومشاريع B.O.T.
- **الاستشارات المصرفية والمعلومات التجارية:** مراجعة هيكل التسهيلات المصرفية القائمة، ترتيبات التمويل، جدولة التسهيلات المصرفية والتسويات المصرفية.
- **الاستشارات الإدارية:** هيكل الشركات، استشارات التحول الرقمي، استشارات التخطيط الاستراتيجي للشركات، البرنامج الاستثماري الإداري، تنظيم المؤتمرات و ورش العمل.
- **الاستشارات المتعلقة بال ESG (المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة).**
- **استشارات العلاقات العامة.**
- **الاستشارات التسويقية.**

لمزيد من المعلومات عن خدماتنا، يرجى زياره موقعنا الإلكتروني:

[edgeconsultancykw.com/ar/our-services/](http://edgeconsultancykw.com/ar/our-services/)

حقوق النشر © 2026 لشركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز تعديل أو عمل هندسة عكسية أو إعادة إنتاج أو توزيع أي محتوى وارد في هذا التقرير (بما في ذلك البيانات أو التحليلات أو النتائج) أو أي جزء منه ("المحتوى") بأي شكل أو وسيلة أو تخزينه في قاعدة بيانات أو نظام استرجاع دون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. ("ذي إيدج"). لا يجوز استخدام "المحتوى" لأي غرض غير قانوني أو غير مصرح به. لا تقدم شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.، أو أي من مديريها أو مساهميها أو موظفيها أو كوارها (ويُشار إليهم مجتمعين بـ"أطراف ذي إيدج") أي ضمانات أو تعهدات صريحة أو ضمنية بشأن اكتمال أو دقة أو توقيت أو توافر "المحتوى". ولا تتحمل أطراف ذي إيدج أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو (سواء كان ذلك بسبب إهمال أو غيره) بغض النظر عن السبب أو عن أي نتائج يتم الحصول عليها من استخدام "المحتوى". لا تتحمل "أطراف ذي إيدج" في أي حال من الأحوال أي مسؤولية تجاه أي طرف عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية أو نموذجية أو تعويضية أو عقابية أو خاصة أو تبعية، أو أي تكاليف أو مصاريف أو أتعاب قانونية أو خسائر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: فقدان الدخل، أو الأرباح، أو تكاليف الفرصة البديلة، أو الخسائر الناتجة عن الإهمال) مرتبطة باستخدام "المحتوى". قد يكون جزء من المحتوى قد تم إنشاؤه بمساعدة أداة ذكاء اصطناعي (AI) ويتم تحرير ومراجعة واعتماد أي "محتوى" منشور تم إنشاؤه أو معالجته باستخدام الذكاء الاصطناعي من قبل كوار ذي إيدج". على الرغم من أن "ذي إيدج" قد حصلت على معلومات من مصادر تعتقد أنها موثوقة، فإنها لا تُجري تدقيقاً ولا تلتزم بإجراء العناية الواجبة أو التحقق المستقل من أي معلومات تم الحصول عليها.

هذا التقرير مخصص لأغراض إعلامية وتعليمية فقط ويتم توزيعه على أساس مجاني واختياري. ولا يشكل هذا التقرير نصيحة استثمارية أو توصية أو عرضاً أو دعوة لشراء أو بيع أي أدوات مالية أو أوراق مالية وأي آراء وردة في التقرير قابلة للتغيير دون إشعار مسبق. ولا تتحمل "أطراف ذي إيدج" أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار تنشأ عن استخدام هذه المعلومات. يُنصح القراء بشدة بإجراء العناية الواجبة الخاصة بهم والتشاور مع مستشار مالي مؤهل قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية أو مالية.

ملحوظة عامه بشأن جميع الأنشطة: جميع الخدمات الاستشارية المقدمة - وفقاً لشروط التعاقد مع العملاء - خاضعة لقوانين دولة الكويت والتعليمات والضوابط الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة، وفي حالة تطلب تقديم الخدمات بموجب العقود المبرمة مع العملاء الاستعانة بمهنيين أو شركات متخصصة في أي مجال أو الاستعانة بأشخاص مرخص لهم لتنفيذ أي من المهام المذكورة أعلاه - حسب طبيعة نشاط الجهات المستعان بها - فسيتم الاستعانة بهم وفقاً لما سيتم الاتفاق عليه.

شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.

edgeconsultancykw.com — +965-22286370

القبلة، قطعة 14، شارع حمد الصقر، برج 15 (برج يعقوب)، مكتب C11

مدينة الكويت، دولة الكويت